تذبذب الصادرات الفلسطينية السلعية خلال الفترة 1995–2011
الأسباب والآثار*

د. عمر محمود أبو عيدة

أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد
كلية العلوم الإدارية والاقتصادية
جامعة القدس المفتوحة (فرع طولكرم)
دولة فلسطين

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل هيكل وتطور الصادرات الفلسطينية، وتحديد أسباب تذبذب الصادرات الفلسطينية السلعية وتقلبها، وتحديد أهم الأسباب التي تقف خلف تذبذب الصادرات الفلسطينية، وبيان أهم الآثار المترتبة على تذبذب الصادرات الفلسطينية على النمو الاقتصادي الفلسطيني. ومن أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحث ببناء نموذج قياسي (طريقة المربعات الصغرى) لاختبار الفرضيات، والتوصل إلى النتائج، وذلك لملاءمته مع مشكلة البحث وأهدافه. حيث تم تحليل البيانات الخاصة بالصادرات الفلسطينية السلعية خلال الفترة (1995 – 2011).

وقد بينت النتائج الإحصائية للنموذج القياسي المستخدم أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى تذبذب الصادرات الفلسطينية هو التركيز الجغرافي والسلعي، حيث تبين أن الصادرات الفلسطينية تفتقر إلى تنوع القاعدة الإنتاجية، بالإضافة إلى تركيزها على جهة جغرافية واحدة وهي الدول الآسيوية غير العربية التي تمثل إسرائيل النسبة العظمى منها. وكذلك بيَّن الاختبار الإحصائي أثر كل من نمو الصادرات والتركيز السلعي والجغرافي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، والذي بيَّن أن هناك أثراً ايجابيًا ولكنه ضعيف على نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان الأثر سلبيًا فيما يتعلق بكل من التركيز السلعي والجغرافي.

مقدمة:

بينت النظرية الاقتصادية أهمية التجارة الخارجية وآثارها على الاقتصاد، ودورها في تعبئة الموارد الاقتصادية المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل، وبالتالي التوصل إلى معدل مقبول ومستديم من النمو الاقتصادي التراكمي، وبما أن جميع المجتمعات لا تستطيع إنتاج كل ما يحتاجه أفرادها، فإن التجارة الخارجية قادرة على التغلب على قلة وعدم توافر الموارد الإنتاجية لبعض المجتمعات، والاستعانة بالآخرين لتجاوز هذه العقبة. وتكتسب التجارة الخارجية أهمية بالغة ليس على مستوى مجتمع ما وإنما على مستوى العالم كله. وبالتالي فإن اهتمام العالم بهذه التجارة يمكن أن يشاهد من خلال اهتمام المؤسسات الدولية المختلفة بتدفق السلع والخدمات بين دول العالم وآثارها على النمو الاقتصادي، وفي مقدمة هذه المؤسسات منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تعتبر الجسم الراعي والمشرف المباشر على تحرير التجارة وضمان تدفقها الحر بين دول العالم.

* تم تسلم البحث في أبريل 2012، وقُبل للنشر في يوليو 2012.

وفي ظل تسارع عمليات التحرر الاقتصادي والعولمة، وتزايد وسائل الاتصال، وسهولة تنقل السلع من دولة لأخرى، فإن الدول النامية أصبحت تنظر إلى التجارة الخارجية كوسيلة مهمة وحيوية لتخفيف حدة عقبات التنمية الاقتصادية التي تواجهها، بسبب قلة رأس المال اللازم لعملية التنمية وانعدام الإمكانيات الذاتية وغيرها. وإذا نظرنا إلى الحالة الفلسطينية، فإن الاقتصاد الفلسطيني يكاد لا يستطيع الاستمرار بدون التجارة الخارجية، بسبب اعتماده الكبير على الواردات، واهتمامه المتزايد بقطاع الصادرات التي يمكن أن تلعب دورًا كبيرًا وفعالاً كمصدر للحصول على العوائد من الخارج، من أجل تغطية فاتورة المستوردات، وتقليص العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني، ولاسيما أن موضوع التصدير يعتبر مشكلة جوهرية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بسبب العقبات التي تمارس على عملية التصدير الفلسطينية من قبل إسرائيل من خلال سيطرتها على الحدود والمعابر.

هيكل البحث

تم تقسيم البحث على النحو الآتي:

أولاً- خطة البحث. ثانيًا- الدراسات السابقة.

ثالثًا- هيكل التجارة الخارجية الفلسطينية السلعية. رابعًا- التركيب الهيكلي للصادرات الفلسطينية.

خامسًا- تطور الصادرات الفلسطينية والناتج القومي الإجمالي. سادسًا- التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية.

سابعًا- التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية الفلسطينية. ثامنًا- أسباب تذبذب الصادرات السلعية الفلسطينية.

تاسعًا- الآثار المترتبة على تذبذب الصادرات السلعية الفلسطينية.

عاشرًا- النتائج والتوصيات.

أولاً- خطة البحث:

أ- مشكلة البحث:

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصادات الصغيرة والناشئة بأكثر من مقياس، حيث يواجه مجموعة عقبات داخلية وخارجية تقف أمام جهود التنمية الاقتصادية، ومن أهم العقبات النفاذ للأسواق الخارجية وبناء الهيكل التجاري بشكل يخدم مصالح التنمية الاقتصادية الفلسطينية. ولكن واقع التجارة الخارجية يشير إلى تفوق الواردات على الصادرات وبفارق كبير مما يجعل الميزان التجاري الفلسطيني – ومن بعده ميزان المدفوعات – في حالة عجز دائم، شأنه شأن كثير من الدول النامية في هذا المجال. ولذلك فالأنظار والسياسات دائمًا ما تتوجه إلى جانب الصادرات لأنها تعتبر من أهم العوامل الإيجابية التي تساهم في التخفيف من هذا العجز التجاري السائد وتقليص آثاره السلبية على الاقتصاد الفلسطيني. فالصادرات الفلسطينية دائمًا ما كانت عرضة إلى التقلب والتذبذب وعدم الاستقرار، الأمر الذي يقلل من نتائجها المحتملة على الاقتصاد والنمو الاقتصادي، ويحاول القائمون على السياسات الاقتصادية التغلب على مثل هذا التذبذب والتقلب، من خلال الدخول في عدة اتفاقيات تجارية مع عديد من دول العالم، كمحاولة للمحافظة على استقرار الصادرات وضمان أسواقها. وفي خضم هذه البيئة الاقتصادية المتشابكة ذا ت الآثار والانعكاسات المتعددة، فإن مشكلة هذا البحث تكمن في تحليل أداء الصادرات الفلسطينية السلعية من خلال التعرف على أسباب وآثار تذبذبها وعدم استقرارها، ويمكن تصوير مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: *ما هي أسباب تذبذب الصادرات الفلسطينية السلعية؟ وما هي آثارها على النمو الاقتصادي؟*

ب– أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية هذا البحث في تحليل أحد محددات الدخل القومي الفلسطيني من جهة، وأحد جوانب الميزان التجاري الفلسطيني من جهة أخرى، حيث دائمًا ما يهتم الاقتصاديون وأصحاب السياسات الاقتصادية بالقطاع الخارجي للاقتصاد وما يترتب عليه من آثار وانعكاسات على الاقتصاد المحلي بقطاعاته المختلفة. وبما أن الصادرات تعتبر عاملاً إيجابيًا في الدخل القومي فإن الاهتمام بها يتزايد لأنها تعتبر أحد مصادر العائدات الاقتصادية من الخارج التي تستخدم في تمويل الواردات، كما تؤثر إيجابًا على الادخار وعلى الاستثمار، وبالتالي على عملية التنمية الاقتصادية. وإذا ما أخذنا الوضع الفلسطيني الخاص بعين الاعتبار، فلطالما افتقرت الأراضي الفلسطينية إلى السيادة اللازمة للتحكم بمخارج التصدير وإدارتها بالشكل الذي يخدم الأهداف الاقتصادية الفلسطينية، وعليه فإن هذا البحث يهدف إلى:

1- تحليل هيكل وتطور الصادرات الفلسطينية خلال الفترة (1995 –2011).
2- تحديد أهم الأسباب التي تقف خلف تذبذب الصادرات الفلسطينية.
3- بيان أهم الآثار المترتبة على تذبذب الصادرات الفلسطينية على النمو الاقتصادي الفلسطيني.
4- التوصل إلى مقترحات وتوصيات من شأنها تخفيف الآثار السلبية المترتبة على تذبذب الصادرات الفلسطينية.

ج– فرضيات البحث:

1- هناك علاقة إحصائية بين تذبذب الصادرات الفلسطينية والتركيز السلعي للصادرات.
2- هناك علاقة إحصائية بين تذبذب الصادرات الفلسطينية والتركيز الجغرافي للصادرات.
3- هناك علاقة إحصائية بين تذبذب الصادرات الفلسطينية ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

د– منهجية البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي في تحليل ووصف الدراسات السابقة وخلفية الدراسة النظرية، كما تم استخدام المنهج الوصفي والتحليل الكمي لتحليل البيانات الخاصة بالصادرات الفلسطينية، ومن أجل اختبار فرضيات البحث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) كنموذج قياسي لمعالجة البيانات الإحصائية والتوصل إلى النتائج.

هـ– محددات البحث:

يتحدد هذا البحث في دراسة أحد جوانب الميزان التجاري الفلسطيني (الصادرات السلعية)، وأثر التقلبات التي تحصل فيها على النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (1995 – 2011).

ثانيًا– الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التجارة الخارجية الفلسطينية وتذبذب الصادرات في الدول النامية، وسوف يتم استعراض أهم هذه الدراسات في هذا القسم من البحث.

أ- الدراسات العربية:

دراسة (أبو جامع، 2002)، التي اختار فيها معدل التبادل التجاري كمقياس لأداء التجارة الخارجية معبرًا عنه بالصادرات مقسومة على الواردات بالأسعار الجارية، وقد تم ربط معدل التبادل التجاري بكل من النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وبمؤشر للأسعار النسبية، وبمؤشر آخر لتكنولوجيا الاستثمار، تم التعبير عنه بالاستثمارات الرأسمالية الثابتة التي تشمل كلاً من الاستثمارات الخاصة والعامة. وفيما يتعلق بالأسعار النسبية تم تقييم الأسعار الأجنبية بمؤشر الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما الأسعار المحلية في البلدان موضوع الدراسة تم الاستدلال عليها بمؤشرات أسعار الاستهلاك مقومة بأسعار عام 1995. وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء التجارة السلعية الفلسطينية الخارجية للفترة المذكورة من خلال تقصي أثر كل من النشاط الاقتصادي على معدل التبادل التجاري الخارجي، واستخدمت لذلك طريقة تربيع البيانات القياسية (بانّل) بإجراء التأثيرات الثابتة (Fixed-Effects Panel Analysis)، لإبراز التفاوت في هذا الأداء بين الحالة الفلسطينية والتجارة السلعية الخارجية لعدد من البلدان العربية المجاورة وهي مصر والأردن وسوريا. وقد أبرزت نتائج التحليل القياسي عدم التجانس بين هذه البلدان، حيث سجلت الصادرات الفلسطينية انخفاضًا معنويًا متميزًا. كما بينت الدراسة أن النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي(GDP) يؤثر بشكل هامشي على معدل التبادل التجاري، الأمر الذي يعكس ضعف الارتباط بين المقدرات الإنتاجية والقدرة التصديرية لهذه البلدان.

وفي **دراسة (أبو جامع، 2005)** باللغة الانجليزية، قدم دليلاً عمليًا على المحددات الرئيسة المؤثرة على التجارة الخارجية خلال الفترة المذكورة، حيث حللت الدراسة التجارة الخارجية الفلسطينية، وبين تحليل التكامل المشترك بشكل رئيس أن الطلب الفلسطيني المحلي والطلب الأردني هما المحددان الفاعلان للتجارة الفلسطينية في الزمن الطويل، إضافة لوجود تجارة مع العالم الخارجي. في الجانب الآخر فإن تحليل نموذج متجه الخطأ للزمن القصير يشير إلى أن الطلب الفلسطيني المحلي والطلب الإسرائيلي هما العاملان الرئيسان المحددان للتجارة الفلسطينية في ظل النظام الجمركي الإجباري السائد مع إسرائيل.

وفي **دراسة (نصر الله، 2003)**، وفيما يخص الصادرات، بينت الدراسة مدى أهمية التجارة الخارجية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط نسبة التجارة الخارجية السلعية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1992 – 2000) حوالي 69%. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع بعض الدول مثل الأردن 50%، مصر 20%، وإسرائيل 25%، واليابان 10% والولايات المتحدة الأمريكية 7% (عبد الرازق وآخرون، 2001)، كما إن معامل الارتباط بين حجم التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي زاد على 95%، وهذا يدل على تزايد آثار الاتجاهات غير الملائمة في التجارة الدولية على عمليات التنمية، مما يعرض الاقتصاد الفلسطيني للانكشاف المستمر ويبقيه عرضة للتقلبات الخارجية.

وفي **دراسة (زعرب، 2005)**، كان من أهم ما هدفت إليه هو إبراز الخلل الحاصل في البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني، وكشف عمق ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي. وكذلك تحليل واقع التبادلات التجارية الفلسطينية والعلاقات التجارية الفلسطينية الدولية. وبينت الدراسة أن أهم ما يميز التجارة الخارجية الفلسطينية هو اعتمادها على إسرائيل كشريك رئيس، وأن الانفتاح على الخارج إلى جانب النسبة العالية للواردات إلى الصادرات سبب أساسي في تفاقم العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، ومن أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة: العمل على تعديل بعض بنود اتفاقية باريس، وتعديل القوائم السلعية المفروضة من خلالها بما يخدم الحاجة الفلسطينية. وإصلاح وتوسيع القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية

ودعمها من أجل تعزيز التخصص وتنويع الإنتاج، مما سيؤدي إلى تغطية حاجة السوق المحلي مكان السلع المستوردة من جهة، وتصدير السلع ذات القدرة التنافسية للأسواق الخارجية من جهة أخرى. ودعم الصناعة التقليدية اليدوية والبسيطة ذات المهارة العالية وتوجيهها نحو الأسواق الخارجية. وإبرام اتفاقيات تجارية بين فلسطين والدول العربية والأوربية لاستغلال مواسم القطاع الزراعي لتصدير الإنتاج إلى هذه الدول وفقًا لاتفاقية الشراكة الأوربية والمتوسطية.

دراسة (ملك، 2005)، وهدفت إلى إلقاء الضوء على بعض التطورات والعوائق الخاصة بالتجارة الخارجية الفلسطينية من خلال إجراء المقارنات، واشتقاق بعض النسب الخاصة بالصادرات والواردات الفلسطينية، وعلاقتها بالتوزيع الجغرافي والتنوع السلعي، والميزان التجاري الفلسطيني. كما تعرضت الدراسة إلى هيكل التجارة الخارجية الفلسطينية وعلاقته بالقطاعات الاقتصادية الثنائية والمتعددة وأثرها على القطاع التجاري، ومدى الاستفادة من هذه الاتفاقيات. وبينت الدراسة أن الصادرات الفلسطينية عادة ما يحصل فيها تقلب من فترة إلى أخرى، بسبب نوعية السلع المصدرة من الضفة الغربية، حيث يمتاز بعضها بانخفاض مرونتها، وقصر عمرها، مما يعرضها للتلف والفساد، كالخضراوات والتبغ والأدوية وغيرها.

وفي دراسة **معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس، 2000)**، هدفت إلى تحليل العلاقات التجارية الفلسطينية المصرية، وتطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، واتخذت الدراسة من التحليل الكمي أداة للقياس وكان ذلك من خلال مؤشرين، الأول هو مؤشر الترابط والتوافق في هياكل الصادرات والواردات في البلدين على المستويين الجزئي والكلي، والثاني هو نموذج الجاذبية التجارية الذي يحدد العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية المؤثرة على التدفق السلعي بين البلدين. أظهرت نتائج الدراسة أن مؤشر العلاقة التجارية بين الصادرات الفلسطينية والواردات المصرية، قد بلغ (27%) في 1995، و(36%) في 1996. ويعكس هذا المعدل محدودية التبادل التجاري بين فلسطين ومصر، بسبب ضيق قاعدة الإنتاج الفلسطيني القابل للتصدير إلى مصر، وعدم انسجام صادرات فلسطين مع واردات مصر نتيجة لاختلاف التركيبة المرتبطة بالهيكل الاقتصادي.

وفي **دراسة (للجعفري، 2000)**، وهدف من خلالها إلى المساهمة في تشخيص واقع التبادل التجاري الفلسطيني مع الشركاء التجاريين الحاليين والمحتملين، واستشراف آفاق نموه وتطوره على المستويين الكلي والجزئي، كما هدفت الدراسة إلى تقدير إمكانات التدفق السلعي بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل في ظل حرية التبادل التجاري. واستخدمت الدراسة في تقييمها للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين فلسطين وإسرائيل خلال الفترة (1995–1998) مؤشرات الترابط والتوافق، بافتراض أن السلع والخدمات تتدفق بين الأسواق الفلسطينية والإسرائيلية على أساس العرض والطلب لكلا الجانبين. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن معدل التوافق والترابط بين الصادرات السلعية الفلسطينية والواردات السلعية الإسرائيلية خلال الفترة (1996–1998) وصل إلى حوالي 50%، ويزيد هذا المعدل عن نظيره في العام 1995 بنسبة 6%، وعن مستواه في العام 1992 بنسبة 4%، مما يشير، حسب الدراسة، إلى أن الزيادة المحدودة لا تعني حدوث تغير جوهري في هيكل الصادرات السلعية الفلسطينية إلى إسرائيل.

وفي تقرير **مركز التجارة الفلسطيني ومجلس الشاحنين الفلسطيني (2009)**، تم استعراض الإجراءات المتخذة لتحديد الموضوعات والقضايا التي تؤثر على تدفق التجارة، حيث يصف التقرير حالة التصدير والاستيراد الحالية من حيث الطرق التجارية المتوافرة من خلال البر والبحر والجو. وجاء هذا المشروع بناءً على عدد من العوائق التي يجب على المصدرين والمستوردين

مواجهتها لدى محاولة عبور جسر الملك حسين وتحديدًا فيما يتعلق بالبنية التحتية والإجراءات الإدارية المتبعة. حيث اعتبر التقرير عدم وجود أو تطبيق المعايير الدولية وعدم ملاءمتها للتدفق التجاري الطبيعي، وكذلك ضعف البنية التحتية اللازمة.

ب- الدراسات الأجنبية:

دراسة كوبوك (Coppock, 1962: 27) التي هدف من خلالها إلى تحديد طبيعة العلاقة بين عدم الاستقرار في الصادرات والدخل القومي وتم تطبيقها على 35 دولة نامية، استخدم فيها نموذجًا قياسيًا لهذه الدول، حيث توصل إلى نتيجة مفادها أنه لا توجد علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار في الصادرات والنمو الاقتصادي للدول المفحوصة في الدراسة. وبحسب الدراسة فإن هذه النتيجة تعود إلى أن الدول النامية قادرة على التنبؤ بهذا التذبذب في حجم الصادرات، وبالتالي تعمل على تجنب الآثار المترتبة على هذا التذبذب.

كما توصل **موران (Moran, 1983: 19)** في دراسته إلى أن التذبذب في حجم الصادرات للدول النامية ليس له أي أثر في المدى الطويل على نسبة المدخرات المحلية أو نسبة النمو الاقتصادي. بينما في المدى القصير فإن تذبذب الصادرات له أثر سلبي على كل من المدخرات المحلية ونسبة النمو الاقتصادي المتحققة في هذه الدول.

بينما شدد **كيرونكروس (Cairncross, 1962: 24)** في دراسته على تحديد طبيعة العلاقة بين تذبذب الصادرات في الدول النامية والنمو الاقتصادي لهذه الدول، على أن هناك آثارًا سلبية لتذبذب الصادرات على نسبة النمو المتحققة لهذه الدول، بسبب طبيعة صادرات هذه الدول من المواد الخام والمواد الأولية، وبالتالي فهي تعاني من تراجع في النمو الاقتصادي كنتيجة مباشرة للتقلبات في حجم الصادرات.

وفي **دراسة ماكبين (MacBean ,1966: 24-26)** حدد أهم الأسباب التي تقف خلف تقلب صادرات الدول النامية والتي يمكن إجمالها كالآتي: اعتماد هذه الدول على تصدير المواد الأولية والخام التي تتميز بمرونة منخفضة تؤثر على عائداتها من الصادرات. والتركيز السلعي، وبالتالي تصبح عرضة للتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية، الأمر الذي يؤثر بدوره على حجم عائداتها. والتركيز الجغرافي، أي أن تركيز غالبية هذه الدول على تصدير منتجاتها إلى عدد محدود من الدول، الأمر الذي يؤثر على عائداتها من الصادرات بشكل سلبي.

وفي مساهمة أخرى قدمها **جليزاكوس (Glezakos, 1973: 45)** في دراسته التي أجراها بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين تذبذب الصادرات والنمو الاقتصادي للدول النامية، استخدم فيها نموذجًا قياسيًا تم حسابه لـ (25) دولة نامية، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن عدم الاستقرار والتقلب في الصادرات لهذه الدول كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وبيَّن أن التقلبات التي تحدث في أسعار الصادرات الخاصة بهذه الدول تعمل على التأثير سلبيًا على عائدات الصادرات، وبالتالي على النمو الاقتصادي.

مناقشة الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع الواسع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بمشكلة البحث، فإنه من الواضح أن هذه الدراسات تعرضت إلى تحليل أداء التجارة الخارجية الفلسطينية، والتعرف على مشاكلها ومحدداتها وآفاقها من فترة إلى أخرى وخاصة مع إسرائيل والدول المجاورة. بينما تناولت الدراسات الأجنبية علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الدول النامية والتي أظهرت تضاربًا في طبيعة هذه العلاقة. ولهذا يبدو موضوع هذا البحث مكملاً لهذه الدراسات، حيث ينفرد بتحديد أسباب تذبذب الصادرات الفلسطينية خلال الفترة (1995 – 2011) وأثرها على النمو الاقتصادي الفلسطيني.

ثالثًا– هيكل التجارة الخارجية الفلسطينية السلعية:

تعتبر التجارة الخارجية الفلسطينية من القطاعات الرئيسة المكونة للاقتصاد الفلسطيني، حيث يقوم الاقتصاد الفلسطيني كأي اقتصاد آخر بالاعتماد على التجارة الخارجية من أجل توفير السلع والخدمات التي يعجز عن إنتاجها محليًا، وتصدير السلع والخدمات التي تفيض عن حاجة السوق المحلية، وبالتالي فإن الاقتصاد الفلسطيني يرتبط بالخارج تجاريًا، سواءً على جانب الصادرات أو الواردات. جدول (1) يوضح هيكل التجارة الخارجية السلعية الفلسطينية بالأسعار الجارية للفترة (1995 –2011)، حيث يبين الجدول كلاً من حجم الصادرات والواردات السلعية وصافي الصادرات السلعية الفلسطينية للفترة المذكورة. توضح البيانات الخاصة بالتجارة الفلسطينية الخارجية السلعية تفوق جانب الواردات السلعية على الصادرات السلعية، مما يعني أن الاقتصاد الفلسطيني يصدر أقل بكثير مما يستورد، وعليه فإن صافي الصادرات يظهر بالسالب، حيث يغلب عليه طابع عدم الاستقرار والتذبذب من فترة إلى أخرى بحسب ما يسببه جانبا التجارة من تقلب وعدم استقرار. النتيجة الحتمية هنا تعني انكشاف الاقتصاد الفلسطيني تجاريًا إلى الخارج، وتبين البيانات أن مقدار هذا الانكشاف يقدر بأكثر من ستة أضعاف الصادرات السلعية في عام 2010، حيث بلغ أكثر من 3.3 مليون دولار و383 مليون دولار، كما تشير البيانات المتوافرة الخاصة بعام 2011 أن هذا الانكشاف قد ارتفع إلى أكثر من 3.6 مليون دولار.

جدول رقم (1)

هيكل التجارة السلعية الخارجية الفلسطينية بالأسعار الجارية للفترة (1995 –2011)

السنة	الصادرات السلعية/ مليون دولار	الواردات السلعية/ مليون دولار	*صافي الصادرات السلعية / مليون دولار
1995	457,000	1,931,200	(1,474,200)
1996	339,467	558,446	(218,979)
1997	339,467	2,016,279	(1,676,812)
1998	380,423	2,238,560	(1,858,137)
1999	394,846	2,375,102	(1,980,256)
2000	372,148	3,007,227	(2,635,079)
2001	400,857	3,382,807	(2,981,950)
2002	290,349	2,382,807	(2,092,458)
2003	240,867	2,033,547	(1,792,680)
2004	279,680	1,515,608	(1,235,928)
2005	312,688	1,800,268	(1,487,580)
2006	335,443	2,373,248	(2,037,805)
2007	366,709	2,667,592	(2,300,883)
2008	512,979	3,284,035	(2,771,056)
2009	518,355	3,600,785	(3,082,430)
2010	575,513	3,958,512	(3,382,999)
2011	727,015	4,354,632	(3,627,617)

المصدر: جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، نشرات مختلفة.

* قيم تم احتسابها من قبل الباحث – بيانات أولية غير منشورة () القيم بين قوسين سالبة.

رابعًا- التركيب الهيكلي للصادرات الفلسطينية:

تتألف الصادرات الفلسطينية من كل من الصادرات السلعية والصادرات الخدمية، حيث يبين الجدول رقم (2) حجم الصادرات السلعية والخدمية والحصة النسبية لكل منها من حجم الصادرات الإجمالي. وكما هو واضح من الجدول فإن الصادرات السلعية كانت تمثل ما نسبته 91.5% من إجمالي الصادرات في عام 1995، حيث تراجعت هذه النسبة لصالح الصادرات الخدمية، ووصلت إلى 82% عام 1999، ثم سجلت انخفاضًا آخر عام 2000، ووصلت إلى 68%، ثم ارتفعت لتصل إلى 81%، ثم عاودت وتراجعت عام 2002، ثم استمرت في التراجع لتصل إلى 68% عام 2005، ثم ارتفعت إلى 75% في عام 2006، ثم عاودت التراجع مرة أخرى، ثم التزايد لتسجل أكثر من 82% عام 2010 و83% عام 2011. بينما بالمقابل يبدو أن التذبذب أيضًا واضح في جانب الصادرات الخدمية، حيث شكلت 8.4% من إجمالي الصادرات في بداية الفترة، وارتفعت ثم هبطت، ثم ارتفعت حتى بلغت أقصاها في عام 2000 لتساوي 31%، ثم تراجعت واستمرت في التذبذب طوال الفترة المبينة في الجدول رقم (2)، حيث شكلت ما نسبته 17% من إجمالي الصادرات من عام 2010 وأكثر من 16.5% عام 2011.

من خلال عرض البيانات الخاصة بالصادرات الفلسطينية يتبين بكل وضوح تعرض الصادرات الفلسطينية إلى التذبذب خلال الفترة المعنية، سواء على جانب الصادرات السلعية أو الخدمية، مما ينعكس على الصادرات الإجمالية.

جدول رقم (2)

التركيب الهيكلي للصادرات الفلسطينية للفترة (1995 – 2011)

السنة	الصادرات السلعية مليون دولار	الصادرات الخدمية مليون دولار	إجمالي الصادرات مليون دولار	*% الصادرات السلعية من إجمالي الصادرات	*% الصادرات الخدمية من إجمالي الصادرات
1995	457	42.1	499.10	91.56	8.44
1996	339.467	44.1	383.57	88.50	11.50
1997	339.467	46.4	385.87	87.98	12.02
1998	380.423	67.4	447.82	84.95	15.05
1999	394.846	86.2	481.05	82.08	17.92
2000	372.148	172.2	544.35	68.37	31.63
2001	400.857	89.8	490.66	81.70	18.30
2002	290.349	67.6	357.95	81.11	18.89
2003	240.867	63	303.87	79.27	20.73
2004	279.68	71.5	351.18	79.64	20.36
2005	312.688	141.6	454.29	68.83	31.17
2006	335.443	106.5	441.94	75.90	24.10
2007	366.709	162.7	529.41	69.27	30.73
2008	512.979	190.1	703.08	72.96	27.04
2009	518.355	201.4	719.76	72.02	27.98
2010	575.513	119.4	694.91	82.82	17.18
2011	727.015	145.6	872.62	83.31	16.69

المصدر: جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، نشرات مختلفة.

*قيم تم احتسابها من قبل الباحث – بيانات أولية غير منشورة.

خامسًا– تطور الصادرات السلعية الفلسطينية والناتج القومي الإجمالي:

يبين جدول (3) معدل النمو السنوي لكل من الناتج القومي الإجمالي الفلسطيني والصادرات السلعية خلال الفترة (1995–2011)، وكذلك نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج القومي الإجمالي، وإذا تتبعنا تطور الناتج القومي الإجمالي يبدو واضحًا أن معدل النمو فيه يغلب عليه طابع التذبذب وعدم الاستقرار من فترة إلى أخرى، حيث كان معدل النمو 15.9% في عام 1995 وتراجع إلى 2.7% في عام 1996، ثم تزايد في الفترة التي تليها، ثم انخفض ليبلغ 5.7% عام 1999. وشهد الاقتصاد الفلسطيني معدل نمو سالبًا في الأعوام 2000، 2001، 2002، ثم ارتفع ليصل إلى 11.9% عام 2003، ثم تراجع ثم ارتفع ثم تراجع، وهكذا حتى بلغ في أقصاه 20.5% عام 2008، وسجل تراجعًا في عام 2009 ليصل إلى 6.2%. أما فيما يخص نسبة الصادرات السلعية الوطنية إلى الناتج القومي الإجمالي كما يوضحها جدول (3) فكانت 12.3% عام 1995، ثم سجلت تراجعًا واستمر من عام 1996 وحتى عام 2000 ليصل إلى 7.6%، ثم ارتفعت عام 2001 لتصل إلى 9.5%، ثم تراجعت مرة أخرى لتصل إلى 5.8% عام 2003، ثم عاودت فتزايدت، ثم انخفضت ثم تزايدت، وهكذا حتى سجلت قرابة 7.5% عام 2008، ثم تراجعت عام 2009 إلى 7%. ويلاحظ مما سبق أن هناك تذبذبًا وعدم استقرار (Instability) في حجم الصادرات السلعية الفلسطينية، وكذلك في نسبة هذه الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي.

جدول رقم (3)

التطور النسبي للصادرات السلعية الفلسطينية والناتج القومي الإجمالي للفترة (1995 – 2009)

السنة	الصادرات	*معدل النمو السنوي%	الناتج القومي الإجمالي	*معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي%	*نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي%
1995	457	18.76	3,698.9	15.913	12.355
1996	339.467	(25.72)	3,799.4	2.717	8.935
1997	339.467	-	4,218.6	11.033	8.047
1998	380.423	12.06	4,663.0	10.534	8.158
1999	394.846	3.79	4,932.4	5.777	8.005
2000	372.148	(5.75)	4,863.9	(1.389)	7.651
2001	400.857	7.71	4,223.3	(13.171)	9.492
2002	290.349	(27.57)	3,656.2	(13.428)	7.941
2003	240.867	(17.04)	4,093.8	11.969	5.884
2004	279.68	16.11	4,430.4	8.222	6.313
2005	312.688	11.80	4,992.2	12.681	6.264
2006	335.443	7.28	5,047.0	1.098	6.646
2007	366.709	9.32	5,708.8	13.113	6.424
2008	512.979	39.89	6,883.8	20.582	7.452
2009	518.355	1.05	7,310.8	6.203	7.090
2010	575.513	11.03	–	–	–
2011	727.015	26.32	–	–	–

المصدر: جهاز الإحصاء الفلسطيني، نشرات مختلفة.

* قيم تم احتسابها من قبل الباحث – بيانات أولية غير منشورة ( ) القيم بين قوسين سالبة.

سادسًا- التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية:

تتكون الصادرات الفلسطينية السلعية من العديد من المجموعات السلعية حسب التصنيف الدولي الموحد، ومن أجل تسهيل عملية تتبع عدم الاستقرار في المجموعات السلعية، فقد تم تبويب الصادرات الفلسطينية السلعية إلى ثلاثة أنواع رئيسة كما يأتي:

1- السلع الاستهلاكية: تشمل الأغذية والحيوانات والمشروبات والتبغ.

2- السلع الأولية والمواد الخام: تشمل المواد الخام غير الصالحة للأكل، والوقود المعدني والمزليقات، والزيوت والدهون الحيوانية والنباتية، والمواد الكيماوية والأدوية.

3- السلع المصنعة والرأسمالية: تشمل سلعًا مصنوعة ومصنفة حسب المادة، المكن ومعدات النقل، مصنوعات متنوعة ومعاملات غير مصنفة.

حيث يوضح الجدول رقم (4) التركيب السلعية بحسب الأنواع الرئيسة الثلاث، يتضح من البيانات المدرجة في الجدول أن إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية عام 1995 بلغ أكثر من 394 مليون دولار، وتراجعت بعدها لتصل إلى 380 مليون عام 1997، ثم زادت ثم تراجعت ثم زادت لتسجل 400 مليون دولار عام 2000، وبعدها سجلت تراجعًا جديدًا لتصل إلى أقل من 300 مليون دولار في الأعوام الثلاثة التالية، لتعاود الارتفاع عام 2004 لتصبح 312 مليون دولار، وواصلت التزايد حتى عام 2008، حيث بلغت ما يزيد على 558 مليون دولار، ثم عاودت التراجع لتصبح 518 مليون عام 2009، ثم تزايدت في عامي 2010 و2011 لتصل إلى 575.513 و727 مليون دولار على التوالي.

جدول رقم (4)

التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية (1995 – 2011) – القيم مليون دولار

السنة	السلع الاستهلاكية	السلع الأولية والمواد الخام	السلع المصنعة	المجموع
5199	74,935	51,646	267,596	394,177
1996	64,026	64,214	211,227	339,467
1997	76,879	54,020	249,525	380,424
1998	87,668	54,824	252,355	394,847
1999	75,445	42,741	243,963	362,149
2000	98,095	54,741	247,991	400,827
2001	47,551	48,397	194,401	290,349
2002	40,693	42,826	157,348	240,867
2003	47,206	50,470	182,003	279,679
2004	53,086	60,973	198,630	312,689
2005	50,502	66,527	218,414	335,443
2006	48,792	70,746	247,170	366,708
2007	84,186	105,832	322,961	512,979
2008	82,535	106,419	369,492	558,446
2009	83,281	92,267	342,806	518,354
2010	103,453	102,904	369,156	575,513
2011	140,200	138,200	448,615	727,015

المصدر: تم تبويبها وحسابها من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

من الواضح إذا أن إجمالي الصادرات السلعية غلب عليه طابع التذبذب وعدم الاستقرار خلال الفترة المفحوصة، بسبب تذبذب الصادرات على مستوى المجموعات السلعية المدرجة في الجدول رقم (4)، وهذا السلوك المتذبذب للصادرات السلعية وعدم التمتع بالاستقرار ينعكس سلبًا على عملية التنمية الاقتصادية الفلسطينية.ويمكن تصوير هذا التذبذب في الشكل البياني الآتي:

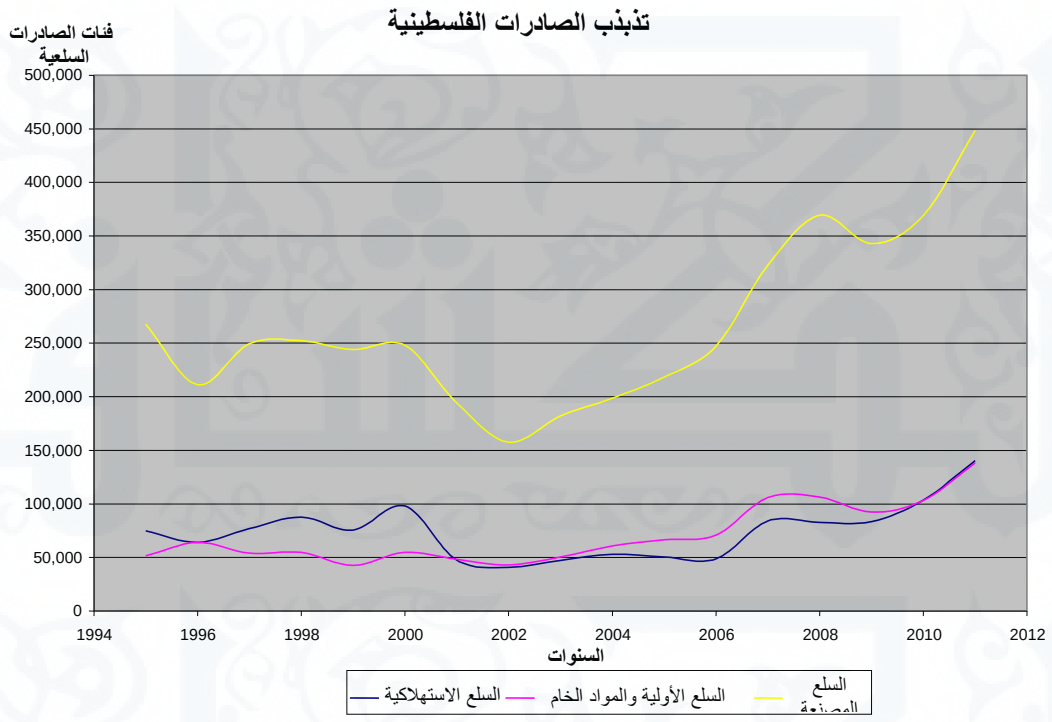

سابعًا– التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية الفلسطينية:

يبين جدول (5) التوزيع الجغرافي النسبي للصادرات الفلسطينية على مختلف دول العالم، حيث يحمل الجدول المجموعات الدولية الرئيسة التي يتم المتاجرة معها فلسطينيًا، ومن الواضح جدًا أن الدول الآسيوية غير العربية التي تمثل إسرائيل الشريك الأبرز فيها قد استحوذت في أغلب الفترات على أكثر من 90% من الحجم الإجمالي للصادرات الفلسطينية، تليها الدول العربية الآسيوية في المرتبة الثانية، أما بقية المجموعات فأكثرها لا يتجاوز 3.5% من الحجم الإجمالي للصادرات الفلسطينية، هذا بدوره يعكس الأهمية النسبية المرتفعة للمتاجرة مع كل من إسرائيل والدول العربية المجاورة، ويرجع ذلك إلى انخفاض تكاليف النقل، وإلى سهولة تنقل البضائع عبر المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل كنتيجة طبيعية لقصر المسافة بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية من جهة والأراضي الفلسطينية والدول العربية من جهة أخرى. ولكن الأهم أن البيانات الخاصة بالتوزيع الجغرافي للصادرات تعكس أيضًا تذبذبًا وعدم استقرار من سنة إلى أخرى.

جدول رقم (5)

التوزيع الجغرافي النسبي للصادرات الفلسطينية المرصودة حسب المجموعات الدولية للفترة (1996-2011)

المجموعات الدولية	دول عربية أسيوية	دول أسيوية	دول عربية إفريقية	دول أمريكا	دول الاتحاد الأوروبي	بقية العالم	المجموع
1996	5.6097	94.0748	0.0032	0.2401	0.0719	0.0003	100
1997	5.0057	94.2022	0.0039	0.0045	0.2308	0.5528	100
1998	2.9176	96.6055	0.0096	0.0208	0.4171	0.0294	100
1999	2.4931	96.8617	0.0967	0.0981	0.4082	0.0422	100
2000	7.2245	92.2992	0.0404	0.0177	0.4082	0.0000	100
2001	4.9930	94.0813	0.0272	0.0177	0.8448	0.0100	100
2002	6.2163	89.8458	0.0498	0.0843	0.8448	0.1001	100
2003	5.2903	91.6601	0.0647	0.3436	2.5175	0.1234	100
2004	5.8454	90.5490	0.3451	0.5437	2.2252	0.4915	100
2005	6.9028	87.1907	0.8052	1.2881	3.4450	0.3685	100
2006	8.1447	89.2126	1.1355	0.6962	0.7194	0.0916	100
2007	6.4416	88.8966	0.3369	0.7049	3.5238	0.0963	100
2008	7.8887	89.5786	0.3369	0.6874	1.4447	0.0820	100
2009	7.4271	87.6077	2.2826	1.7025	0.9106	0.0695	100
2010	9.44	85.08	2.01	1.65	1.71	0.11	100
2011	11.5	83	2	1.5	1.8	0.2	100

المصدر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

ـــ بيانات أولية غير منشورة.

ثامنًا-أسباب تذبذب الصادرات السلعية الفلسطينية (النموذج القياسي):

يرجع الاقتصاديون تذبذب الصادرات في الدول النامية إلى عدد من العوامل، أهمها التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية والمواد الخام، والتركيز السلعي، والتركيز الجغرافي (الصرن، 2000: 142) وقد تم اختبار هذه الفرضية عن طريق دراسة العلاقة الإحصائية بين مؤشر عدم الاستقرار (Index Instability) والصادرات من المواد الخام كنسبة من الصادرات الكلية ومستوى التركيز الجغرافي والسلعي، وقد وجدت العلاقة موجبة وتختلف إحصائيًا عن الصفر. (Sodersten and Geoffrey, 1994: 57) ومن أجل اختبار العلاقة بين تذبذب الصادرات الفلسطينية ومستوى التركيز السلعي والجغرافي وتصدير المواد الخام والسلع الاستهلاكية والسلع المصنعة (الرأسمالية) تم بناء النموذج القياسي الآتي:

$$IDXt = \alpha + \beta1\ (RXRMt) + \beta2\ (RXCGt) + \beta3(RXMGt) + \beta4\ (XCCRt) + \beta5(XCGCt) + M \quad \ldots(1)$$

حيث:

IDXt: مؤشر تذبذب الصادرات الفلسطينية.

(RXRMt): الصادرات الأولية والمواد الخام كنسبة من الصادرات الكلية.

(RXCGt): الصادرات من السلع الاستهلاكية كنسبة من الصادرات الكلية.

(RXMGt): الصادرات من السلع المصنعة (الرأسمالية) كنسبة من الصادرات الكلية.

(XCCRt): نسبة التركيز السلعي للصادرات الفلسطينية. (XCGCt): نسبة التركيز الجغرافي للصادرات الفلسطينية.

تعتبر المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذا النموذج القياسي من أهم العوامل المؤدية إلى تذبذب الصادرات في دول العالم الثالث. حيث تعكس نسبة التركيز السلعي تنوع الصادرات (Export Diversification)، تنخفض نسبة التركيز السلعي كنتيجة طبيعية لعدم اعتماد الدولة على تصدير عدد محدود من السلع. وبالمقابل فإن انخفاض التركيز السلعي يمنح الدولة المصدرة مرونة أكبر من حيث التأقلم وامتصاص الآثار المترتبة على تغير ظروف الطلب والعرض. بينما ارتفاع هذه النسبة يعني اعتماد الدولة على سلع محدودة، وبالتالي تصبح عرضة للتقلبات التي تحدث في ظروف الطلب والعرض، الأمر الذي يعني تذبذب صادرات الدولة.

وتشير الدراسات في هذا المجال إلى أن التركيز على تصدير المواد الخام والسلع الاستهلاكية يساهم في عدم استقرار صادرات هذه الدول. وذلك كنتيجة طبيعية لتمتع هذه السلع بمرونة منخفضة (المجدوب، 2005: 117). إضافة إلى ذلك فإن نسبة التركيز السلعي تعكس تنوع الصادرات الفلسطينية، حيث تعتبر نسبة التركيز السلعي عالية، وقد بلغت قرابة (50%) (الملحق الإحصائي رقم 3). بينما تعتبر نسبة التركيز الجغرافي متغيرًا آخر مهمًا في تفسير دالة تذبذب الصادرات، وذلك لكونها تعكس التنوع الجغرافي للصادرات، فكلما زاد التنوع الجغرافي قلت نسبة التركيز الجغرافي، أي أن توجه الصادرات إلى دول متعددة وعدم اقتصارها على عدد محدود من الدول سوف يجعل الدولة أقل عرضة للتقلبات التي تحصل في ظروف العرض والطلب. بمعنى انخفاض الصادرات إلى دولة ما يمكن تعويضه بزيادة الصادرات إلى دولة أخرى، فكلما زاد التنوع الجغرافي، قلت نسبة التركيز الجغرافي. وبالاعتماد على البيانات الإحصائية التي تم حسابها من قبل الباحث (الملحق الإحصائي رقم 3)، فإن نسبة التركيز الجغرافي الخاصة بالصادرات الفلسطينية تعتبر عالية جدًا، حيث سجلت معدلات تراوحت بين (70% و93%)، وهذا يعتبر تركيزًا عاليًا جدًا، وهو يعني أن معظم الصادرات الفلسطينية تذهب إلى جهة واحدة تتمثل في الدول الآسيوية غير العربية، وتمثل إسرائيل النسبة العظمى منها، الأمر الذي يجعل الصادرات الفلسطينية أكثر عرضة للتقلب والتذبذب تبعًا لما يحدث من تقلبات في الاقتصاد الإسرائيلي من جهة وتبعًا لما يحدث من تطورات سياسية على العلاقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى.

وعند تقدير الدالة رقم(1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) كانت النتائج كما هي في الجدول الآتي:

جدول رقم (6)

مؤشر التذبذب في الصادرات السلعية الفلسطينية (IDXt) متغير تابع (1995 – 2011)

المتغير المستقل	المعامل المقدر β	القيمة التائية T-Value	القيمة الإحصائية Stat- Value
الصادرات الأولية والمواد الخام كنسبة من الصادرات الكلية (RXRMt)	−0.48	− 1.61	R2 = 0.28 D.W = 0.53 F- Value = *5.72
الصادرات من السلع المصنعة (الرأسمالية) كنسبة من الصادرات الكلية (RXMGt)	0.16	0.62	
الصادرات من السلع الاستهلاكية كنسبة من الصادرات الكلية (RXCGt)	0.41	1.75	
نسبة التركيز السلعي للصادرات الفلسطينية (XCCRt)	0.11	0.47	
نسبة التركيز الجغرافي للصادرات الفلسطينية(XCGGt)	0.002	*2.39	
المقدار الثابت (Constant)	7.87	**9.49	

* دال عند مستوى 0.05 ** دال عند مستوى 0.01

يتضح من الدالة رقم (1) النتائج الآتية:

1- إن الصادرات الفلسطينية من السلع الاستهلاكية (RXCGt) والسلع المصنعة (RXMGt) والتركيز السلعي(XCCRt) والتركيز الجغرافي (RXGCt) لها آثار ايجابية على تذبذب الصادرات الفلسطينية خلال الفترة (1995 – 2011)، أي إن هذه المتغيرات تساهم في عدم استقرار الصادرات السلعية الفلسطينية. حيث كان التركيز الجغرافي ذا دلالة معنوية عالية، وقد بلغت قيمة (T) له (2.39)، بينما كانت العلاقات الباقية ذات دلالات إحصائية تفتقد إلى المعنوية مع أنها موجبة.

2- تساهم الصادرات الفلسطينية من السلع الأولية والمواد الخام(RXRMt) التي تمثل كلاً من المواد الخام غير الصالحة للأكل، والوقود المعدني، والزيوت والدهون الحيوانية والنباتية، والمواد الكيماوية والأدوية سلبيًا في تذبذب الصادرات الفلسطينية، ولكن بمعنوية إحصائية منخفضة لا تصل إلى مستوى الدلالة، حيث بلغت قيمة (T) لها (1.61−)، مما يدل على عدم أهمية هذا المتغير في تفسير تذبذب الصادرات الفلسطينية.

3- تبين النتائج الخاصة بالمقدار الثابت(Constant) ارتفاع مستوى المعنوية الإحصائية، حيث بلغت قيمة (T) له (9.49)، وهي تعبر عن دلالة إحصائية عالية عند مستوى (0.01).

4- تبين أيضًا نتائج التحليل أن المؤشرات الإحصائية تدل على مستوى ثقة مقبول في الدالة المقدرة، إذ بلغ معامل التحديد (28%)، أي إن التغير في المتغيرات المستقلة تفسر 28% من التغير الحاصل في الصادرات الفلسطينية، وأن معامل دوربون واطسون (D-W) يشير إلى خلو المعادلة من الارتباط التسلسلي، وأن قيمة (F) والبالغ (5.72) كان دالاً إحصائيًا، مما يثبت المعنوية الإحصائية ويعزز الثقة في الدالة المقدرة.

من النتائج السابقة يمكن تصوير الواقع الحاصل للصادرات الفلسطينية السلعية، حيث نجد أن ما نسبته (61% إلى 67%) من الصادرات الفلسطينية هو من فئة السلع المصنعة التي تشمل على سلع مصنفة حسب المادة (مكن، ومعدات نقل، ومصنوعات متنوعة وغيرها). بينما تراوحت نسبة السلع الاستهلاكية التي تمثل الأغذية والمشروبات والحيوانات والتبغ من الصادرات الكلية بين (13% و24%)، وأما الصادرات من المواد الخام والسلع الأولية التي تمثل كلاً من المواد الخام غير الصالحة للأكل والوقود المعدني والزيوت والدهون الحيوانية والنباتية والمواد الكيماوية والأدوية (13% و20%). إضافة إلى ذلك فإن الصادرات الفلسطينية تفتقر إلى التنويع الجغرافي المناسب، إذ بلغت نسبة الصادرات إلى الدول الآسيوية غير العربية بين (83%) و(96.8%)، وتعتبر نسبة مرتفعة جدًا، الأمر الذي يفسر إلى حد كبير تذبذب الصادرات الفلسطينية السلعية. وهذه النتائج تتفق مع عدد من الدراسات السابقة التي تمت الإشارة إليها سابقًا ومن أهم هذه الدراسات دراسة نصر الله التي بينت تركيز الصادرات الفلسطينية مع إسرائيل بكثافة عالية، وكذلك دراسة زغرب التي توصلت إلى نتائج مشابهة، أما دراسة ماس فقد بينت محدودية الصادرات الفلسطينية إلى بعض الأقطار العربية ومنها مصر والأردن، كما بينت دراسة كيرونكروس أن أسباب تقلب الصادرات في الدول النامية يعود إلى التركيز السلعي والجغرافي وسيطرة المواد الخام على الصادرات.

تاسعًا– الآثار المترتبة على تذبذب الصادرات السلعية الفلسطينية:

حظيت التجارة الدولية على أهمية بالغة من قبل الاقتصاديين والمؤسسات الدولية المعنية وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه كمحرك أساسي في عملية التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية. وكما يرى العديد من الاقتصاديين فإن تراجع أداء هذا المحرك أو تعطله يعتبر سببًا في تراجع أداء الاقتصاد وانخفاض مستويات النمو الاقتصادي لدى هذه الدول. (عوض الله، 2005: 178) ويختلف الاقتصاديون في تقييم دور التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، وانتعاش التجارة سوف يساهم في تطور الهيكل الإنتاجي في هذه الدول، بينما يرجح آخرون أن العلاقة السببية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي معكوسة، إذ إن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى تطور التجارة وزيادة معدلاتها، وبالتالي توسيع السوق المحلي.(خليل، 2005: 213) وبما أن التجارة الدولية تعتبر عاملاً مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال، ما هي الآثار المترتبة على تذبذب الصادرات الفلسطينية السلعية على النمو الاقتصادي خلال الفترة المشمولة بالدراسة؟. وسوف يتم تحديد ذلك على مرحلتين، الأولى: تحديد أهمية الصادرات الفلسطينية في دفع مسيرة النمو الاقتصادي. والثانية: تحديد تذبذب الصادرات الفلسطينية على نسبة النمو المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

1- العلاقة الإحصائية بين النمو في الصادرات السلعية الفلسطينية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

يمكن تحديد أثر الصادرات السلعية الفلسطينية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1995 – 2011) من خلال تقدير العلاقة التالية:

$$GGDPt = \alpha + \beta 1\ (GXPTt) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

(GGDPt): معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

(GXPTt): معدل النمو في الصادرات السلعية.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) تم تقدير المعادلة (2)، حيث كانت النتائج كما في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GGDPt) متغير تابع (1994 – 2011)

المتغير المستقل	المعامل المقدر β	القيمة التائية T-Value	القيمة الإحصائية Stat- Value
معدل نمو الصادرات(GXPTt)	0.17	1.25	R2 = 0.09 D.W = 2.06 F- Value =1.55
المقدار الثابت (Constant)	4.11	1.69	

– عند مستوى دلالة 0.05

يتضح من الدالة (2) أن معدل نمو الصادرات (GXPTt) كان له أثر ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أن الزيادة في معدل نمو الصادرات بمقدار (1%) سوف تؤدي إلى زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (17%).

كما يتضح أيضا أن هناك علاقة معنوية إحصائية، ولكن بدرجة منخفضة، وهذا ما تبينه أيضا قيمة (T)، وكذلك قيمة معامل التحديد (R^2) كانت منخفضة، وقيمة دوربون وواطسون تشير إلى خلو الدالة المقدرة من مشكلة الارتباط التسلسلي.

2- أثر التركيز السلعي والجغرافي للصادرات السلعية الفلسطينية وتذبذبها على الناتج المحلي الإجمالي بعد تحديد أثر النمو في الصادرات على النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا بد من تحديد أثر التذبذب في الصادرات الفلسطينية من خلال تقدير أثر التركيز السلعي والجغرافي على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومن أجل قياس هذا الأثر تم تقدير المعادلة التالية:

$$GGDPt = \alpha + \beta1\ (GIXCGt) + \beta2\ (GIXRMt) + \beta3(GIXMGt) + \beta4(GXCCRt) + \beta5\ (GXGCRt) + Mt \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث:

(GGDPt): معدل نمو الناتج المحلي.

(GIXCGt): معدل النمو في تذبذب مؤشر الصادرات من السلع الاستهلاكية.

(GIXRMt): معدل النمو في تذبذب مؤشر الصادرات من المواد الأولية والخام.

(GIXMGt): معدل النمو في تذبذب مؤشر الصادرات من السلع المصنعة والرأسمالية.

(GXCCRt): معدل النمو في نسبة التركيز السلعي للصادرات.

(GXGCRt): معدل النمو في نسبة التركيز الجغرافي للصادرات.

وعند تقدير الدالة (3) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) تم التوصل إلى النتائج المبينة في جدول (8).

جدول رقم (8)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GGDPt) متغير تابع (1995 – 2011)

المتغير المستقل	المعامل المقدر β	القيمة التائية T- Value	القيمة الإحصائية Stat- Value
معدل النمو في مؤشر تذبذب الصادرات من السلع الاستهلاكية (GIXCGt)	− 0.16	− 0.35	R2 = 0.14 D.W = 2.24 F- Value =0.33
معدل النمو في مؤشر تذبذب الصادرات من المواد الخام (GIXRMt)	− 0.14	− 0.33	
معدل النمو في مؤشر تذبذب الصادرات من السلع المصنعة (GIXMGt)	0.54	0.63	
معدل النمو في نسبة التركيز السلعي للصادرات الفلسطينية (GXCCRt)	− 0.66	− 0.33	
معدل النمو في نسبة التركيز الجغرافي للصادرات الفلسطينية(GXCGCt)	0.03	0.04	
المقدار الثابت (Constant)	4.07	1.57	

– عند مستوى دلالة 0.05

يتبين من الجدول الخاص بنتائج تقدير الدالة (3) أن أثر التذبذب في الصادرات من السلع الاستهلاكية والمواد الخام على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كان منخفضًا جدًا، حيث بلغ (0.16 –) و(0.14–) على التوالي، وهذا يعني أن التذبذب في حجم الصادرات من السلع الاستهلاكية (GIXCGt) (الأغذية والحيوانات والمشروبات والتبغ) والمواد الأولية والخام (GIXRMt) (المواد غير الصالحة للأكل، وقود معدني ومزليقات، زيوت ودهون حيوانية ونباتية ومواد كيماوية وأدوية) له أثر سلبي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي، لكن هذا الأثر ضعيف، ويفتقر إلى المعنوية الإحصائية عند مستويات مقبولة (0.05)، مما يدل على عدم أهميته في تفسير التذبذب في حجم الصادرات الفلسطينية لهذه الفئات، وما تشملها من سلع، بينما أدى التذبذب في حجم الصادرات الفلسطينية للفئات الثلاث والتي تمثل السلع المصنعة والرأسمالية (GIXMGt) (سلع مصنفة حسب المادة، مكن ومعدات نقل، مصنوعات متنوعة وغيرها) إلى تأثير إيجابي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا متوقع وموافق للبيانات الإحصائية الخاصة بنصيب هذه الفئة من الحجم الكلي للصادرات، حيث كانت تشكل أكثر من (60%) من إجمالي الصادرات السلعية للفترة المفحوصة، حيث بلغ معامل التقدير(0.54) لكنه أيضًا لا يتمتع بمعنوية إحصائية عالية نظرا لأن قيمة (T) له كانت (0.63) وهي غير دالة إحصائيًا. وأما بالنسبة إلى النتائج الخاصة بالتركيز السلعي فكانت ذات أثر سلبي على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن التركيز على سلع محددة ومعينة سوف يعني عدم مرونة كافية للصادرات الفلسطينية، مما يجعلها عرضة إلى التقلبات التي تحدث في الأسواق الخارجية. بينما كان أثر التركيز الجغرافي إيجابيًا، مع العلم أن معامل التقدير كان قليلاً جدًا، حيث بلغ (0.03)، وكذلك يبين معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$) النتيجة نفسها، وبالتالي فإنه لا يوجد أهمية للعلاقة الإحصائية، وذلك لانخفاض قيمته حيث بلغت (0.14) مع ثبات وجودها وأثرها الإيجابي، بينما يبين معامل دوربون واطسون خلو الدالة المقدرة من مشكلات الارتباط التسلسلي. وتجدر الإشارة هنا أن الإحصاءات الخاصة بالصادرات أظهرت أن أكثر من 80% من حجم الصادرات الفلسطينية تذهب إلى الدول الآسيوية غير العربية، ويفترض بهذا المعامل أن يكون مرتفعًا جدًا ودالاً إحصائيًا، ولكن تم استبعاد أثره من قبل النموذج، وعليه فإن معامل التركيز الجغرافي للصادرات يفسر التركيز الجغرافي للصادرات الفلسطينية على جميع الجهات الجغرافية باستثناء الصادرات إلى الدول الآسيوية غير العربية التي تشكل الصادرات إلى إسرائيل النسبة الكبرى منها.

بالنظر إلى هذه النتائج الخاصة بالتركيز الجغرافي، فإن الصادرات الفلسطينية السلعية تبقى عرضة للتقلبات التي تحصل بالأسواق الخارجية، ولكن الأهم أنها تتأثر بالعلاقات والممارسات الإسرائيلية التي تحدث نتيجة الظروف السياسية في المنطقة، الأمر الذي يعني أن الصادرات الفلسطينية دائمًا ما كانت وتكون رهينة الوضع السياسي القائم في المنطقة. والأهم في الموضوع أن هذه الآثار سوف تنعكس سلبًا على الصادرات الفلسطينية خاصة في المدى القصير، حيث يكون من الصعب الوصول إلى منافذ تسويقية جديدة وبديلة. وهناك العديد من الدراسات السابقة التي توصلت إلى نتائج مماثلة على مستوى الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك على مستوى الدول النامية، ومن هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر دراسة كل من زغرب التي ركزت على أهمية التنويع السلعي، ودراسة ملك التي بينت أن تقلب الصادرات يعود إلى نوعية السلع وانخفاض مرونتها، وكذلك دراسة حوتيه وشطا التي أوصت بتنويع قاعدة الصادرات. وكذلك هناك العديد من الدراسات التي ركزت على علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، ومن هذه الدراسات دراسة أبو جامع ونصر الله التي حددت الأثر بأنه إيجابي، بينما دراسة كوبوك أكدت بأنه لا توجد علاقة مباشرة بين تذبذب الصادرات والنمو الاقتصادي للدول

النامية، في حين اعترفت دراسة موران بهذا الأثر فقط في المدى القصير وليس الطويل.. تلك الدراسة تم نقضها من قبل دراسة كيونكروس التي بدورها شددت على العلاقة السلبية بين الصادرات ونسبة النمو الاقتصادي في الدول النامية.

عاشرًا- النتائج والتوصيات:

أ- النتائج:

من خلال النموذج القياسي الذي تم استخدامه في البحث، ومن خلال تحليل ومقارنة النسب للإحصائيات الخاصة بالصادرات الفلسطينية، فإنه يمكن وضع نتائج البحث كالآتي:

- هناك أثر ايجابي لكل من السلع الاستهلاكية والسلع المصنعة والتركيز السلعي والتركيز الجغرافي على تذبذب الصادرات الفلسطينية، حيث يمثل التركيز الجغرافي السبب الأقوى من بين الأسباب الأخرى.
- هناك أثر سلبي للصادرات الفلسطينية من السلع الأولية والمواد الخام التي تمثل كلاً من المواد الخام غير الصالحة للأكل والوقود المعدني والزيوت والدهون الحيوانية والنباتية والمواد الكيماوية والأدوية على تذبذب الصادرات الفلسطينية، ولكن بمعنوية إحصائية منخفضة لا تصل إلى مستوى الدلالة.
- تفتقر الصادرات الفلسطينية إلى التنويع الجغرافي، حيث تبين من التحليل أن غالبية الصادرات الفلسطينية تذهب إلى الدول الأسيوية غير العربية والتي تشكل الصادرات إلى إسرائيل النسبة الكبرى منها، الأمر الذي يجعل الصادرات الفلسطينية رهينة إلى التغيرات والتقلبات التي تحدث في الاقتصاد الإسرائيلي، هذا مع العلم بأن العلاقات السياسية بين الجانبين لها أيضا أثرها البارز في التأثير على تذبذب الصادرات الفلسطينية.
- هناك أثر ايجابي للصادرات الفلسطينية على الناتج المحلي الإجمالي ولكن بمعنوية إحصائية منخفضة وذلك يعود إلى تدني نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- هناك أثر سلبي بمعنوية منخفضة على الناتج المحلي الإجمالي يعود للتذبذب في حجم الصادرات من السلع الاستهلاكية (الأغذية والحيوانات والمشروبات والتبغ)، والمواد الأولية والخام (المواد غير الصالحة للأكل، وقود معدني ومزليقات، زيوت ودهون حيوانية ونباتية ومواد كيماوية وأدوية).
- أدى التذبذب في حجم الصادرات الفلسطينية للفئات الثلاث التي تمثل السلع المصنعة والرأسمالية والتي تشتمل على السلع المصنفة حسب المادة (مكن ومعدات نقل، مصنوعات متنوعة وغيرها)، إلى تأثير إيجابي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي وبمعنوية منخفضة أيضًا.
- التركيز السلعي كان ذا أثر سلبي على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن التركيز على سلع محددة ومعينة يعني عدم مرونة كافية للصادرات الفلسطينية، مما يجعلها عرضة إلى التقلبات التي تحدث في الأسواق الخارجية، بينما كان أثر التركيز الجغرافي إيجابيًا، مع العلم أن معامل التقدير كان منخفضًا جدًا.

ب– التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحث يقترح التوصيات الآتية:

- يجب العمل على معالجة ظاهرة التركيز الجغرافي والسلعي للصادرات الفلسطينية السلعية، وذلك من خلال تنويع الصادرات، وفتح منافذ تسويقية جديدة، وعدم التركيز على جهة جغرافية معينة.
- استغلال الاتفاقيات التجارية الدولية القائمة بين السلطة ودول العالم، والعمل على عقد اتفاقيات أخرى من شأنها أن تساهم في التنويع الجغرافي للصادرات الفلسطينية، وخاصة مع الدول التي يتم الاستيراد منها بكثافة.
- التركيز على تصدير السلع التي تتميز بها المنتجات الفلسطينية بميزة نسبية، ويكون ذلك ممكنًا من خلال توجيه الموارد الاقتصادية باتجاه هذه القطاعات، وتحفيز الاستثمار اللازم لذلك.
- تحسين نوعية الصادرات الفلسطينية، والعمل على ترويجها بشكل أفضل في الأسواق الخارجية، ويكون ذلك ممكنًا بزيادة المنافسة بين القطاعات الإنتاجية، وتقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة لذلك.
- التخفيف من حدة العامل السياسي وأثره السلبي بقدر الإمكان، لأن السلطة الفلسطينية لا تمتلك السيطرة على المعابر والحدود الدولية، وإنما إسرائيل هي التي تدير وتسير هذه المعابر، وبالتالي درجة المخاطر التي تتعرض لها الصادرات الفلسطينية تكون عالية.

المراجـع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- أبو جامع، جابر حسين. (2002). "أداء التجارة الفلسطينية الخارجية المنظورة مقارنة بكل من مصر والأردن وسوريا للفترة 1968- 2000"، ورقة مقدمة إلى: ***المؤتمر الاقتصادي العالمي***، أنقرة، تركيا، 1 – 14 سبتمبر،2002، ص 1- 24.
- الإدارة العامة للسياسات والتحليل والإحصاء. (2005) ***دائرة الإحصاء***، نوفمبر، رام الله: فلسطين.
- الجعفري، محمود. (2000). ***التجارة الخارجية الفلسطينية- الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية***. رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2000). ***إحصائيات التجارة الخارجية: 1998 نتائج أساسية***. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2004). ***إحصائيات التجارة الخارجية: 2002 نتائج أساسية***. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2010). ***الفلسطيني للإحصاء***. نشرات مختلفة، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2010). ***كتاب الإحصاء السنوي***. رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2010). ***إحصائيات التجارة الخارجية: 2008 نتائج أساسية***. رام الله – فلسطين.
- السلطة الفلسطينية، (2009). ***تسهيل التجارة الفلسطينية من خلال الأردن ومصر" تقرير مركز التجارة الفلسطيني ومجلس الشاحنين الفلسطيني***، مشروع تسهيل التجارة عبر الممرات التجارية. رام الله، فلسطين.
- الصرن، رعد حسن. (2000). ***أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية***. الجزء الأول. دمشق: دار الرضا للنشر.
- المجدوب، أسامة. (2005). ***الوطن العربي والعولمة، الوطن العربي والتجارة الدولية***. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- جودة، عبد الخالق. (1992). ***الاقتصاد الدولي: من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ***. القاهرة: دار النهضة العربية.
- خليل، سامي. (2005). ***الاقتصاد الدولي الكتاب الأول: الجزء الأول: نظرية التجارة الدولية الجزء الثاني: سياسات التجارة الدولية***. القاهرة: دار النهضة المصرية.
- زعرب، عبد المعطي. (2005). ***التجارة الخارجية الفلسطينية: واقعها وآفاقها المستقبلية***" وزارة الاقتصاد الوطني.
- سلامة، مصطفى. (2008). ***منظمة التجارة العالمية: النظام الدولي للتجارة الدولية***. ط2. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- سلطة النقد الفلسطينية، ***نشرات مختلفة***، رام الله، فلسطين.
- سمير محمد عبد العزيز، سمير محمد. (1996). ***التجارة العالمية بيانات المسئولية***. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.
- عبد الرازق، عمر وآخرون. (2001). ***تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني***. رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- عوض الله، زينب حسين. (2005). ***الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاق التجارة العالمية***. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

- كنفاني، نعمان. (1996). ***العلاقات التجارية بين فلسطين وإسرائيل***. رام الله، فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- مسيف، مسيف، (2000)،" التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية: واقعها وآفاقها المستقبلية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، فلسطين.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، ***المراقب الاقتصادي***، أعداد مختلفة. رام الله، فلسطين.
- ملك، محمود. (2005). الو***قع التجاري للضفة الغربية وإمكانيات التطوير" ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار***. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: دائرة إحصاء التجارة الخارجية، رام الله، فلسطين.
- نصر الله، عبد الفتاح. (2003). ***التجارة الخارجية الفلسطينية: تحليل رؤية نقدية***. إدارة الدراسات والتخطيط، إصدار رقم 7، يونيو، رام الله، فلسطين.

ثانيًا– مراجع باللغة الأجنبية:

- Abu- Jamaa, Jaber. (2005). The Palestinian External Merchandise Trade: Determinants and Stability Investigation during 1968-1998, ***An-Najah Univ. J. Res.*** *(H. Sc.), Vol. 19(1), 2005*
- Cairncross, A. K. (1962). ***Factors in Economic Developments***. New York: Praeger Publishers.
- Coppock, J. D. (1962). ***International Economic Instability***. New York: McGraw-Hill Book Co.
- Glezakos, Constantine. (1973). "Export Instability and Economic Growth: A statistical Verification", ***Economic Development and Cultural Change***, 21, pp. 670-79.
- Gujarati, Damodar N. (1995). ***Basic Econometrics***. 3rd Ed . McGraw–Hill International Editions, United States Military Academy, West Point.
- Johnston, J. (1991). ***Econometric Methods***. 3rd Ed. McGraw–Hill International Editions, University of California, Irvine.
- Mac Bean, A. I. (1966). ***Export Instability and Economic Development***, Harvard University Press, England.
- Moran, C. (1983). "Export Fluctuations and Economic Growth", ***Journal of Development Economics***, pp. 195-218.
- Sodersten, B. O. and Reed Geoffrey. (1994).***International Economics***. 3rd Ed. MacMillan Press LTD, UK.

الملاحق الإحصائية

الملحق الإحصائي رقم (1)

النمو النسبي للصادرات الفلسطينية والناتج المحلي الإجمالي (1995-2011)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي*	معدل النمو في الصادرات من السلع الاستهلاكية*	معدل النمو في الصادرات من السلع الأولية والمواد الخام*	معدل النمو في الصادرات من السلع المصنعة*
1995	3,220.2	13.852	12.33	19.35	18.55
1996	3,365.5	4.512	6-14.5	624.3	7-21.0
1997	3,701.6	9.987	820.0	8-15.8	18.13
1998	3,944.3	6.557	14.03	91.4	41.1
1999	4,178.5	5.938	5-13.9	-22.04	3-3.3
2000	4,194.7	0.388	30.02	828.0	1.65
2001	3,897.2	-7.092	3-51.5	9-11.5	-21.61
2002	3,840.9	-1.445	3-14.4	-11.51	-19.06
2003	4,198.4	9.308	16.005	517.8	715.6
2004	4,619.1	10.020	612.4	20.81	49.1
2005	5,182.4	12.195	7-4.8	19.1	9.96
2006	4,619.1	-10.869	9-3.3	56.3	713.1
2007	5,182.4	12.195	572.5	6049.	730.6
2008	6,247.3	20.548	-1.961	60.5	14.40
2009	6,763.6	8.264	0.904	30-13.	-7.22
2010	5,727.9	-18.082	324.2	311.5	97.6
2011	6,285.2	8.867	35.52	34.30	321.5

المصدر: جهاز الإحصاء الفلسطيني، نشرات مختلفة.

* قيم تم احتسابها من قبل الباحث بناءً على بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني – بيانات أولية غير منشورة.

الملحق الإحصائي رقم (2)

الأهمية النسبية للصادرات الفلسطينية (1995 – 2001) (مقارنة نسب السلع الاستهلاكية الرأسمالية والمواد الخام)

السنة	السلع الاستهلاكية*%	المواد الأولية*%	السلع المصنعة*%	المجموع
1995	19.01	13.10	67.89	100
1996	18.86	18.92	62.22	100
1997	20.21	14.20	65.59	100
1998	22.20	13.88	63.91	100
1999	20.83	11.80	67.37	100
2000	24.47	13.66	61.87	100
2001	16.38	16.67	66.95	100
2002	16.89	17.78	65.33	100
2003	16.88	18.05	65.08	100
2004	16.98	19.50	63.52	100
2005	15.06	19.83	65.11	100
2006	13.31	19.29	67.40	100
2007	16.41	20.63	62.96	100
2008	14.78	19.06	66.16	100
2009	16.07	17.80	66.13	100
2010	17.98	17.88	64.14	100
2011	19.28	19.01	61.71	100

المصدر: جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، نشرات مختلفة.

* قيم تم احتسابها من قبل الباحث.

الملحق الإحصائي رقم (3)

مؤشر تذبذب الصادرات الفلسطينية ونسب التركيز السلعي والجغرافي ونموهما (1995–2011)

السنة	مؤشر تذبذب الصادرات*	التركيز الجغرافي*	التركيز السلعي*	معدل النمو في نسبة التركيز الجغرافي*	معدل النمو في نسبة التركيز السلعي*
1995	26.05	80	51.42	0.09	22
1996	21.70	88.82	45.85	0.11	-0.108
1997	25.42	88.99	49.12	0.002	0.071
1998	25.97	93.41	47.70	0.050	-0.029
1999	27.34	93.89	51.12	0.005	0.072
2000	26.49	85.72	46.13	-0.087	-0.098
2001	23.00	88.77	50.28	0.036	0.090
2002	22.23	81.12	48.69	-0.086	-0.032
2003	22.04	84.36	48.46	0.040	-0.005
2004	20.97	82.39	47.03	-0.023	-0.029
2005	20.44	76.64	48.59	-0.070	0.033
2006	20.61	80.28	50.92	0.047	0.048
2007	20.05	79.57	46.59	-0.009	-0.085
2008	20.98	80.89	49.59	0.017	0.064
2009	22.09	77.39	49.48	-0.043	-0.002
2010	22.30	73.37	47.57	-0.052	-0.039
2011	21.66	70.31	45.41	−0.042	−0.045

المصدر: جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، نشرات مختلفة.

* قيم تم احتسابها من قبل الباحث بناءً على بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

Instability of Palestinian Commodity Exports (1995 -2011) Causes & Effects

Dr. Omar Mahmoud Abu – Eideh

Assistant Prof.
Department of Economics
Faculty of Administrative Science & Economics
Alqds Open University (Tulkarm Branch)
State of Palestine

ABSTRACT

The aim of this study is to analyze the development of the Palestinian exports and assess the main causes behind export instability in Palestine during the period (1995-2011), and to reveal the most important effects of the export instability on the economic development in Palestine. In order to fulfill the above-mentioned aims, the researcher has constructed an econometric model to testify the hypotheses of the research, and to draw the results. The statistical results of the proposed econometric model indicated that the main causes behind the export instability were commodity and geographical concentration. The results showed that the Palestinian exports suffer from the lack of product diversification and high geographical concentration ratio with regard to non -Arab Asian Ccountries especially with Israel.

The Palestinian exports were also analyzed to estimate the effect of exports on economic growth (GDP growth rate was used as an indicator). The impact of exporting raw materials, consumer goods, commodity and geographical concentration were analyzed as well. The statistical results indicated that exporting consumer goods is positively associated with economic growth, while, commodity and geographical concentration is negatively associated with economic growth.

Some of the important recommendations are as follows: (1) enlarging of the production of Palestinian exports commodity. (2) Concentrating on the commodities in which Palestine enjoys comparative advantage. (3) Opening new markets abroad in order to maintain geographical diversification of Palestinian exports. (4) Exploitation of the unilateral and regional trade agreements and entering into new ones especially with those countries from where Palestine imports more. (5) Increasing the quality of Palestinian exports and using better marketing strategy in the external markets, such things can be possible by increasing competition among the production sectors and support them with the needed strategy.